التنمية المستدامة في السودان، الواقع والتحديات

د.فيصل محمد عبد الباري توتو[1]

الملخص:

تتطلب تحقيق التنمية المستدامة، تحسين الظروف المعيشية لجميع السكان، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، والمحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها وأبعادها ومبادئها، ومعرفة المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، والبرامج التنموية التي تنفذ في إطار عملية التنمية المستدامة، كما تطرقت الدراسة للمشاكل التي تواجه عملية التنمية المستدامة في السودان والتعرف على الحلول التي يجب اتخاذها لتفادي هذه المعوقات والسبل الممكنة لتطوير هذا الأسلوب الجديد في إطار مجتمع فعال قادر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى إن مؤشرات التنمية المستدامة في السودان تحتاج إلى مزيد من التحديث والتطوير لكي تستطيع مواكبة ركب الأمم. بالإضافة إلى وجود ضعف من جانب المؤسسات المعنية بالإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة على ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أوصت الدراسة بضرورة توفير وتحديث المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الأجهزة المختصة.

الكلمات المفتاحية: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة – البيئة – النمو الاقتصادي المستدام.

[1] – أستاذ علم الاجتماع المساعد – جامعة النيلين – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية
البريد الالكتروني: fmtoto89@gmail.com – رقم الهاتف: 249912130847+ – 249110111778+

The Sustainable Development in Sudan, Actuality and Defiance

Dr. Fisal Mohammed AbdEl BariToto[1]

Abstract:

Achieving sustainable development requires improving the living conditions of all residents in a way that preserves natural resources and avoids them being subject to unjustified waste and depletion. To achieve this, it is necessary to focus on three main areas: achieving economic growth and justice, preserving environmental and natural resources for future generations, and achieving social development by creating job opportunities, providing food, education and health care for all. The study aimed to identify the most important indicators of sustainable development and the challenges it faces in order to achieve its goals, dimensions and principles, and to know the obstacles that prevent the achievement of its goals, and development programs implemented within the framework of the sustainable development process. The solutions that must be taken to avoid these obstacles and the possible ways to develop this new method within the framework of an effective society capable of implementing the sustainable development goals. The study concluded that the indicators of sustainable development in Sudan need further modernization and development in order to be able to keep pace with the progress of nations. In addition, there is weakness on the part of the institutions concerned with overseeing the implementation of the sustainable development goals. The study recommended the need to strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership in order to achieve the sustainable development goals. The study also recommended the need to provide and update indicators for sustainable development goals through the competent agencies.

Keywords: dimensions and indicators of sustainable development - environment - sustainable economic growth.

[1] - Alneelain University, Sudan.

مقدمة:

اكتسب موضوع التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خصوصاً مع انعقاد قمة البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992م، والتي تمخض عنها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يشكل بحق خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، وباتت التنمية المستدامة اليوم تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات وجماعات البحث لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال كافة (عبد الرحمن، إبراهيم، 2007، ص7).

شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وذلك عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس أو الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة، ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم بأسره، ففي كل مكان تتطلع إليه نجد أن التنمية المستدامة تنتقل من الكلام إلى العمل، ولم تعد مجرد فكر فحسب، بل أصبحت مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة (رشيدة، 2019، ص3)، وقد أثبتت بعض الدراسات التي كتبت حول الموضوع على التأكيد على أهمية التنمية المستدامة، خاصة التي تهدف إلى توفير تكافؤ الفرص للجميع، لأنها هي التي تضمن حقوق الأجيال الحالية دون المساس بقرارات الأجيال القادمة. كما تم تحديد أولويات التنمية المستدامة في عام 2002م في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير "السودان" الذي يسير نحو استكمال مشاريعه في التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها على أرض الواقع.

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن التنمية المستدامة الحقيقية في الدول النامية وخاصة السودان، ليست تلك التنمية المرتكزة على الموارد المالية فقط، وإنما ترتكز على جهود مكثفة للحكومات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى جهود الباحثين والمتخصصين في كيفية إعداد مورد كفء غير ناضب يتسم بقدرات معرفية ومهارات عالية وكفاءة متجددة تنم عن اهتمام الحكومات الوطنية بالإنسان السوداني وخلال ما سبق من الممكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تطبيق أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة في السودان؟ وللإجابة على هذه بعض الإشكالية الجوهرية تم طرح إشكاليات فرعية أخرى:

ما هي التنمية المستدامة وأبعادها؟ فيم تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة؟ ما هو واقع التنمية المستدامة في السودان؟ ما هي التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في السودان؟ وكيفية ايجاد الحلول لها من خلال الإجراءات الواجب اتباعها للاسهام في ترقية عمليات التنمية المستدامة في السودان؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا العمل في قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فعلى الرغم من كثرة الكتابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العقد الماضي، إلا إنه من الملاحظ أن هناك افتقار شديد سواء في الدراسات المحلية أو العالمية، لذا جاء هذا البحث ليدرس ظاهرة معقدة لأنها تتداخل مع عدد كبير من التخصصات العلمية خاصة علم الاقتصاد.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي هو: التعرف على واقع التنمية المستدامة في السودان، وكذلك التعرف على مؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة في والتحديات التي تواجهها في سبيل تنفيذ أهدافها أخيراً يهدف البحث للوصول لمقترحات علمية يمكن أن تساهم في معالجة أوجه القصور المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السودان.

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة:

يعود الفضل في نقش مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظرياً إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة لهما هي تنمية اقتصادية – اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغاياتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر الأساسي المهيمن، تنظر للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق هذه التنمية (أبو النصر، مدحت، 2017، ص86) ومن ناحية أخرى فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبياً تطور خلال عمليات وديناميات التنمية خلال العقود الماضية، وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960م،

إلى أن قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته (45) عام 1968م باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم (رشيدة، 2019، ص86) ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوماً جديداً أو مبتكراً في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، وللتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية ومصطلح الاستدامة على حدة. ويقصد بالتنمية عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم (خديجة، 2003، ص8) أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة (قاسم، 2007، ص19)، وعرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987م بأنها "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1987، ص15) كما تعرف بأنها "عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقرارات الأجيال القادمة (عبد الحق، 2018، ص9)، وتعرف التنمية المستدامة أيضاً بأنها "مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن (رشيدة، 2019، ص18) أيضاً هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتق تحقيق الموائمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية (عبد الرحمن، إبراهيم، 2008، ص6)، وهناك من عرفها بأنها "تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان وتؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصيات الحضارية للمجتمعات (رشيدة، 2019، ص81).

خامساً: خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

ويمكن إجمال هذه الخصائص والسمات فيما يلي: (عبد الحق، 2017، ص5)

1. إن "التنمية المستدامة" تختلف عن "التنمية" في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. أنها تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
3. أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية، ولهذا تسعى التوجهات الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة نحو تحقيق الكثير من الطموحات الموضوعة مسبقاً كي تحقق جملة من الأهداف تتمثل في الآتي: (تودارو، 2006، ص447).
4. تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد باعتبارها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها.
5. ضمان نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ للسياسات التنموية.
6. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال إشراكهم في إعداد وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

سادساً: أبعاد التنمية المستدامة:

1. **البعد الاقتصادي:**

يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تحقيقات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي (تودارو، 2006، ص103)، وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تشارك فيها جميع الشرائح، وهذه النظرة أكدت من خلال مؤتمر جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، 1992م)، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية، حماية البيئة والموارد الطبيعية (العلمي، 2013، ص57).

2. **البعد الاجتماعي:**

يهدف هذا البعد إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ويتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية (فلاحي، 2004، ص ص10-11)، ويهدف هذا البعد إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام الإنسان.

3. **البعد البيئي:**

ترتكز التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد. لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي (ناصر، 2010، ص 138) لذلك لا بد من مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي (تودارو، 2006، ص27).

4. **البعد التكنولوجي:**

تتمثل الأبعاد التكنولوجية للتنمية المستدامة في: (تودارو، 2006، ص27).

1. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية فكثيراً ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، ومع ذلك فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات إعادة تدوير النفايات، وينبغي أن يتمثل الهدف من هذا البعد في الاستفادة من العمليات أو النظم التكنولوجية التي تساعد في عملية تدوير النفايات داخلياً.
2. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: والتنمية المستدامة في إطار هذا البعد تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة مشجعة فاتفاقية "كيوتو" جاءت للمطالبة بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

سابعاً: مؤشرات التنمية المستدامة:

يقوم برنامج الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات دورية للبيئة والتنمية وذلك من خلال برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة التي تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة. وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متداخلة كوكالات مسئولة عن مؤشرات معينة.

إن الهدف الأساسي من برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي التوصل إلى قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني (خديجة، 2003، ص8).

وطبقاً للمعايير الموضوعة من قبل لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحددت مؤشرات تنمية مستدامة أثبتت فعاليتها في رسم سياسات إستراتيجية للنهوض بالمجتمعات على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي، ومن هذه المؤشرات (رشوان، 2001، ص43).

أ. مؤشرات التنمية البشرية: يركز هذا المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها: مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، بالإضافة إلى مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة وتوفير فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب وإتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد المشتركة في القرارات التي يتخذها المجتمع.

ب. **المؤشرات البيئية:** يعتبر المؤشر البيئي من أهم المؤشرات حيث تم اعتماده لأول مرة في مؤتمر قمة الأرض من قبل هيئة الأمم المتحدة سنة 1992م ومن بعده القمة الثانية عام 2002م لقياس التقدم المحرز في المحافظة على البيئة وتثمين الجهود المبذولة في هذا الجانب، ويتضمن هذا المؤشر المحاور التالية:

1. نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي. وأن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد

المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف الفقر والبطالة (عبد الله، 1998، ص38).

2. التغير في مساحات الغابات: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3. التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد وبعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

ج. المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي: (صاطوري، 1998، ص16) معدل الدخل الوطني للفرد، الميزان التجاري، قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها، وسائل النقل والمواصلات.

د. المؤشرات الاجتماعية:

1. **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم المحرز في هذا المؤشر من خلال الآتي: (صاطوري، 1998، ص ص9-10) معدل البطالة وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، وبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة، بالإضافة إلى السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني والذين يعبرون عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون المستوى المعيشي المعتاد للبلد.

2. **الديناميكية الديمغرافية والاستدامة:** ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني في سنة واحدة.

3. **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:** ويقاس من خلال: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس بالمدارس الثانوية.

4. **حماية وصحة الإنسان وتعزيزها:** ويقاس من خلال: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وعدد السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة والخدمات الصحية.

ثامناً: تجربة السودان في التنمية المستدامة:

منذ ترسيخ مبادئ ومناهج التنمية المستدامة في بيان هيئة الأمم المتحدة والمنبثق عن لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنة 1992م والكثير من الدول تحاول تطبيق هذه البرامج في خطط عمل قصيرة وطويلة المدى، وكذلك السودان سعى في هذا الجانب رغم أن بدايته قد جاء متأخراً إلا أنها تسعى دائماً لتحسين ميادين التنمية المستدامة، ولقد طرق السودان هذا الجانب من خلال:

1. المرجعية القانونية والتشريعية للتنمية المستدامة:

في إطار الجهود الوطنية قامت السلطات التشريعية السودانية بتشريع العديد من القوانين العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، إلا أنها كانت متفرقة في إلزام الجهات الوصية بتطبيق بعض الإجراءات التي تحمي البيئة والمحافظة عليها ولا تخدم التنمية المستدامة بشكل عميق، إلى أن جاء القرار الجمهوري رقم (117) لسنة 2016م والصادر بتأريخ 7 أبريل 2016م والمختص بإحداث تنظيمات تشريعية وقوانين تحدد الأهداف والشروط والإطار المنهجي الواجب إتباعه لتحقيق تنمية مستدامة ذات كفاءة وفعالية. حيث يهدف جزء منه إلى تخفيف حدة الفقر والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. بالإضافة إلى ذلك تحقيق ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار فضلاً عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات وضرورة تقرير النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمل على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. أيضا العمل لتحسين النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي (تقرير الدولة لأهداف التنمية المستدامة، 2015، ص 3-4).

2. الدخول في الاتفاقيات والمعاهدات المكرسة لمبادئ التنمية المستدامة:

قام السودان بالمصادقة على الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية وذلك بهدف تعزيز دورها الدولي في مجال تحقيق الاستدامة وتنظيم الجهود الدولية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة من أهمها حماية كوكب الأرض من أجل حظر الألغام، أيضا من تداعيات تدهور النظام الإيكولوجي ومواجهة الاحتباس الحراري، ولقد سعت الحكومة السودانية على المصادقة على هذه الاتفاقيات في

مجال حماية البيئة، والموارد الطبيعية والمناطق ذات الخصوبة ونذكر من أهم هذه الاتفاقيات (الإتفاقيات الدولية، 1973):

- الاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد المنعقدة في الجزائر عام 1968م، وصادق عليها السودان عام 1973م.
- اتفاقية بازال الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود: بازال في 1989م، وصادق عليها السودان في 2006/9/4م.
- اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون: فيينا النمسا Vienna Convention for Protection of the Ozone Layer 1985 السودان عضواً فيها منذ 1993/4/29م.
- بروتوكول كيوتو- اليابان- ديسمبر 1997م وهو خاص بمشكلة تغير المناخ ويهدف إلى إلتزام 38 دولة صناعية بخفض غازات الاحتباس الحراري بنسبة 5% عن انبعاث 1990م وأن تساعد الدول الصناعية الدول النامية في تحقيق تنمية مستدامة - صادق عليها السودان في 2005/11/16م.

3. إنشاء مؤسسات متخصصة في الإشراف على التنمية المستدامة:

عمل السودان خلال الحقب الماضية على اتفاقيات كرست من خلالها إنشاء مؤسسات متخصصة في العمل على إقامة تنمية مستدامة حقيقية، سواء كانت هذه المؤسسات مستقلة أو تحت رعاية جهات وصية أخرى، نذكر منها الآلية الوطنية للإشراف على التنمية المستدامة، الجمعية الوطنية لحماية البيئة، المجلس الأعلى للبيئة، المجلس القومي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً لما يلي:

1. الآلية الوطنية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

تم تشكيلها بموجب قرار جمهوري رقم 117 لسنة 2016م من أجل الإشراف على أهداف التنمية المستدامة برئاسة نائب رئيس الجمهورية وعضوية عدد من الوزراء ووكلاء الوزارات، ومن أهم اختصاصات الآلية : (تقرير الدولة لأهداف التنمية المستدامة، 2015، ص6) متابعة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المستدامة. والتحقق من إدماج هذه الأهداف في الخطط الخمسية للدولة والخطط

القطاعية لوزارات ومشروعات التنمية على مستوى الوزارات. والإشراف على توفير البيانات اللازمة. بالإضافة إلى تهيئة الموارد وتوفير التمويل اللازم للبرنامج الوطني للتنمية المستدامة.

2. **الجمعية الوطنية لحماية البيئة:**

هي جمعية طوعية غير ربحية، أسست في العام 1975، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على الإستغلال الرشيد للموارد. كما تؤمن الجمعية بضرورة الشراكات في العمل البيئي مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشعبية. وتهتم أيضا بنشر الوعي البيئي في المجتمع، كما تساهم عملياً في تنفيذ مشاريع وبرامج حماية البيئة من خلال فروعها وأعضاؤها والتي تضم (113) فرع منتشرة في جميع أرجاء البلاد، بينما عضويتها يفوق عددها 10 ألف عضو من مختلف التخصصات والاهتمامات والفئات العمرية، ومن أهم البرامج التي تقوم بها: التعليم البيئي، تغير المناخ، إعادة التأهيل البيئي، البناء المؤسسي، نفذت الجمعية السودانية لحماية البيئة عدد من المشاريع البيئية الناجحة والقابلة للتكرار في عدد من الولايات، واستطاعت من خلال برامج التصدي والمناضرة من تبني عدد من القضايا التي تهدد استدامة البيئة وصحة الإنسان (المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية، 2020).

3. **المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية:**

هي مؤسسة عمومية تحت وصايا الوزارة المكلفة بالبيئة، تم إنشاؤها بموجب قانون حماية وترقية البيئة لعام 2008م بهدف تطبيق إجراءات الوقاية البيئية الكافية للتخفيف من التأثيرات البيئية ولتفادي فقدان الأنواع بالأنظمة البيئية الذي سينتج عنه حماية للبيئة في ظل تحقيق التنمية المستدامة. ويقوم المجلس بمهام تحسين التصميم البيئي للمشروع المقترح وتحديد الإجراءات المناسبة لتخفيف الآثار المتوقعة. بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة وحماية الصحة والسلامة البشرية (المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية، 2020).

4. **المجلس القومي للسكان:**

استنادا للقرار الجمهوري (117) لسنة 2016م الفقرة (4) وقرار مجلس الوزراء رقم (115) لسنة 2016م الفقرة (2)، تم تكليف المجلس القومي للسكان كنقطة ارتكاز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومقرر الآلية الوطنية للتنمية المستدامة ويقوم المجلس بمهام (تقرير ديوان المراجعة القومي

لجمهورية السودان، 2015) توطين أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة وبناء قدرات الشركاء من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والولايات ومنظمات المجتمع المدني.

5. **الجهاز المركزي للإحصاء:**

هو مؤسسة وطنية حكومية، ويتلخص مهامها في إجراء التعدادات القومية والمسوحات النوعية وإدارة قواعد البيانات الإحصائية وإتاحتها لأجهزة الدولة المختلفة. ويقوم الجهاز بالمهام التالية (المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية، 2020):

1. المشاركة في وضع النظم الإحصائية لتتبع تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. توحيد المعايير والمفاهيم والتعاريف والمصطلحات الإحصائية بما يستهدف تطوير العمل الإحصائي كأداة للتخطيط والتنمية في كافة المجالات.
3. التخطيط والتجميع الميداني المباشر للبيانات الإحصائية بواسطة التعدادات والمسوحات الإحصائية لمختلف أوجه نشاط المجتمع وتجهيزها وتحليلها ونشرها مباشرة أو بالتنسيق مع الجهات والقطاعات المعنية أو بتكليف الغير كلياً/جزئياً.

تاسعاً: واقع تجربة السودان في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة:

يناقش الباحث في هذه الجزئية من الورقة تجربة السودان في إعداد مؤشرات للتنمية المستدامة وذلك بهدف إعطاء صورة عن واقع التنمية المستدامة في السودان والرهانات التي تواجهها ووفقاً للتقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة فقد تم تحديد مجموعة من المؤشرات التي تم اعتمادها في دراسة الوضع الراهن للبيئة والتنمية المستدامة في السودان ولقد جاءت في ثلاثة محاور هي (البيئة، التنمية الاجتماعية، النمو الاقتصادي المستدام). وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات المهمة للتنمية المستدامة في السودان:

1. **المؤشرات البيئية:**

أ. مؤشر الأراضي الزراعية المستغلة: يتميز السودان بوجود أراضي صالحة للزراعة (أكثر من 200 مليون فدان) إلا أن المستغل منها حالياً لا يتعدى 20% من هذه المساحة. كما تتوفر مياه الري من الأنهار والنيل وروافده ومياه الأمطار والمياه الجوفية ويتميز السودان بتنوع المناخ (من 30 إلى 48 درجة مئوية) صحراء – مناخ البحر الأبيض المتوسط – السافنا– الاستوائي. وبذلك فهناك تنوع في الغطاء النباتي وتوفر الظروف المناخية للنمو الطبيعي لغطاء نباتي متعدد ويسمح أيضاً بزراعة

أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية (الحقلية والبستانية). ووفقاً لتقرير البنك الدولي للعام 2011-2016م يلاحظ بأن هناك توسع في استغلال الأراضي الزراعية، حيث بلغ جملة المساحات التي تم استغلالها خلال هذه الأعوام حوالي (56،838،12 مليون فدان) (المصدر، البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م).

ب. مؤشر الثروة الغابية: يعد مؤشر الثروة الغابية من أكثر المؤشرات الهامة، وللغابات في السودان دور حيوي، إذ تبلغ المساحة الكلية لغابات السودان حوالي (176) مليون فدان أي ما يعادل (74) مليون هكتار، حيث تغطي مساحة تقدر بحوالي 27% من جملة مساحة السودان، وتشمل ذلك الغابات الحكومية المحجوزة والغابات الشعبية والخاصة وغابات المؤسسات والمحميات الطبيعية. كما يلاحظ أن قطاع الغابات يساهم بحوالي 20% من الناتج القومي الإجمالي حيث توفر 71% من جملة الطاقة المستهلكة بالبلاد (تعادل 2 مليار دولار سنوياً عند استبدال حطب الوقود والفحم النباتي كلياً بطاقة بترولية، كما توفر 12% في المتوسط من عائدات البلاد السنوية من العملة الصعبة، وتساهم بما قيمته 2،5 مليار دولار سنوياً من الأخشاب المنشورة وتوفر معظم الاحتياجات القومية من مواد البناء وغيرها (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م) ولقد تبنت وزارة الزراعة والغابات العديد من السياسات والمشاريع التي تهدف للمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن إدارتها. إلا أنها لم تكن كافية لتمكين الغابات في السودان من التوسع بصورة أكبر.

ج. مؤشر التلوث الجوي: يعتبر مؤشر التلوث الجوي من أكثر المؤشرات البيئية تقدماً، وهو ناتج عن الغازات الملوثة والمنبعثة من المصانع ومحركات الديزل، ويكون هذا المؤشر أكثر تركيزاً في المدن الكبرى والمناطق الصناعية منه في المناطق الريفية والصحراوية. ويلاحظ أن معظم الإحصاءات المتعلقة بهذا المؤشر هي إحصاءات خاصة بالبنك الدولي، حيث تقدر كمية الغازات المنبعثة وفقاً لتقرير البنك الدولي للأعوام من 2007-2014م بحوالي (745،5 طن) (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م).

2. **المؤشرات الاجتماعية والتنمية البشرية:**

أ. مؤشر التعليم: إن نسبة الأمية ظلت مرتفعة بشكل ملحوظ، إذ تقدر بأكثر من 60،70%، حيث يعتمد الالتحاق بالتعليم في السودان، إلى حد كبير، على عاملي وجود التعليم، ثم إمكانية أو سهولة الحصول عليه، ولقد ساهمت القوانين الصادرة من وزارة التربية والتعليم في الحد من الأمية في الوسط النسائي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 57،28% في سنة 2011م، بينما بلغت نسبة التسجيل في الثانوي 54،1%، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي والثانوي 25،59% عام 2006م مما يدل على أن تحسناً كبيراً قد طرأ على مستويات التعليم في السودان (الطيب،2005، ص131).

ب. مؤشر التعداد السكاني: يزخر السودان بتعداد سكاني معتبر خاصة بعد تحسن مستوى المعيشة التي هيأت الظروف المناسبة لتركيبة سكانية تعتمد على الفئة الشبابية، إذ تمثل هذه الفئة نسبة 60% من إجمالي التعداد السكاني وهو راجع بطبيعة الحال لارتفاع معدل الخصوبة للمرأة السودانية إذ يقدر بـــ 4،4 طفل لكل امرأة وارتفاع عدد المواليد بصورة عالية خلال العقود الأخيرة، كما أن نسبة ازدياد التعداد السكاني في تزايد مستمر فهي تقدر بحوالي 5% من إجمالي التعداد السكاني وبذلك ليبلغ التعداد السكاني سنة 2018م حوالي 42،057،081% مليون نسمة (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م)، ولهذا يعد هذا المؤشر في تحسن مستمر وهو يدل على الانتقال النوعي لمستوى المعيشة. حيث بلغ إجمالي عدد السكان للأعوام من 2013-2019م (37،7-42،81 مليون نسمة) (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م) هذا يدل على زيادة عدد السكان بصورة متتالية وهذا يتطلب توجه الدولة نحو زيادة مواردها الاقتصادية حتى لا يحدث اختلال في التوازن.

ج. مؤشر البطالة: يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في التحدي الحكومي لتوفير العمل، وبالرغم من أن الحكومة عملت على توفير الفرص من خلال زيادة التمويلات المصرفية وتشجيع المشاريع الصغيرة، إلا أن هذه الإجراءات تبقى غير كافية، فقد كشف المسح الأخير لوزارة العمل أن نسبة البطالة في السودان تبلغ 19،5% (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ: 5/5/ 2020م)، وهي نسبة مرتفعة حتى بمعايير الدول النامية، كما أشار التقرير إلى أن تزايد معدلات

البطالة على المستوى المحلي، يتطلب مراجعة أنظمة التعليم العالي، والتركيز على التعليم التقني والمهني.

د. مؤشر الخدمات الصحية: بذل السودان جهداً كبيراً في هذا الجانب بغرض توفر خدمات صحية تضمن الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن، إلا أن الغالبية العظمى من سكان السودان يعانون من صعوبة في تلقي الخدمات الصحية بصورة جيدة، وقد ارجع البعض السبب في ذلك إلى عملية التنمية غير المتوازنة وعدم كفاية عدد الكوادر الطبية العاملة في المجال الصحي، ويلاحظ أن عدد الأطباء مقارنة مع التعداد السكاني في تناقص مستمر، وهذا التناقص يأتي بالترتيب من أطباء عامون وأطباء متخصصون ثم أطباء أسنان والصيادلة، حيث يسجل النقص الحاد في الأطباء المتخصصين العبء الأكبر في الخدمات الصحية. ولعل أكثر ما هو لافت، أنه رغم تخريج الجامعات السودانية لآلاف الأطباء سنوياً إلا أن ثمة نقصاً حاداً في عدد الكوادر الطبية وذوي التخصصات النوعية، والذي أرجعه البعض إلى هجرة الأطباء للخارج بحثاً عن الاستقرار. ووفقاً لإحصائية وزارة المالية والاقتصاد الوطني للأعوام 1996–2002م (تقرير وزارة المالية ولااقتصاد الوطني للأعوام 1997– 2002) يمكن ملاحظة هذا التناقص بصورة واضحة، حيث بلغ عدد الأطباء حولي (30،808) بينما بلغ عدد الأخصائيون (5،078) أما الصيادلة فبلغ عددهم (2740). لذلك يجب على الدولة الاهتمام بقطاع الصحة وذلك من خلال معالجة هذا النقص الحاد في أعداد هؤلاء الأطباء وتوفير بيئة عملية تساعدهم في أداء عملهم بصورة جيدة.

3. **مؤشر النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو حيث تعرض إلى عدة تغيرات شهد فيها فترات تقييم موجبة وأخرى سالبة، ويمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة. ويلاحظ أن هناك تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التذبذب ناتج بسبب هشاشة البنية الاقتصادية والتدهور في القطاعات الإنتاجية في الدولة وتفاقم الديون الخارجية، كما يلاحظ أيضاً أن هناك تذبذب في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك للنقص المستمر في وتيرة الإنتاج المحلي للسلع والخدمات وكذلك بسبب الدعم المباشر للسلع الضرورية والمحروقات من طرف الحكومة وغيرها. ووفقاً لإحصائية

الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2011–2019م، قد بلغ إجمالي معدل النمو الاقتصادي حوالي (42،4%) أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (21%) (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م) وهي بلا شك نسبة ضئيلة مقارنة بنصيب الفرد في بعض البلدان العربية.

أ. مؤشر المديونية الخارجية: تعتبر السودان الدولة الثانية عربياً والعاشرة عالمياً من حيث حجم الديون الخارجية. ويشكل الدين العام (147%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة ووفقاً لتقرير البنك الدولي للعام 2018م فإن نسبة المتأخرات السودانية بلغت (85%) من هذه الديون.

ب. مؤشر التضخم: عانى السودان في هذا الجانب رغم الجهود المبذولة لتثبيت جهاز الأسعار على تفاوت الدرجات، ووفقا لإحصائية البنك الدولي أن هناك ارتفاع مستمر في معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني حيث سجل التضخم معدلات كبيرة خلال الأعوام من 2012– 2019م وصلت إلى حوالي (297،2%) مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع والمواد الاستهلاكية (البنك الدولي على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ، 5/5/ 2020م).

عاشراً: تحديات التنمية المستدامة في السودان:

من خلال الجهود التي بذلها السودان في إعداد مؤشرات في مجال البيئة والتنمية المستدامة ومن أجل معالجة أوجه القصور الخاصة بها، سوف نورد بعض الملاحظات والتحديات التي يمكن أن تقلص التأخر الاقتصادي والاجتماعي طوال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

1. القوانين والتشريعات:

تعتبر استجابة السودان لموضوع البيئة والتنمية المستدامة قد جاءت متأخرة مقارنة بالنداء العالمي للتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والذي عرف "بقمة الأرض" المنعقدة في سنة 1992م، بينما سن السودان القوانين المنضمة لمجال عمل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة بداية من عام 2015م، بالإضافة إلى تشكيل آلية وطنية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2015م وذلك بموجب قرار جمهوري، وتضم الآلية عدداً من الوزراء ووزراء الدولة ووكلاء الوزارات المختلفة، وما يمكن ملاحظته هو ضعف التأثير من جانب الآلية الوطنية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك لعدم وجود برامج واضحة ومكتوبة وفق جداول زمنية محددة لتنفيذ المهام والاختصاصات الخاصة بكل منهم، كما نلاحظ أيضاً عدم وجود قوانين واضحة ومكرسة للتنمية المستدامة، إذ أن غالبية القوانين الموجودة هي عبارة عن نصائح وإرشادات تنادي بالمحافظة على

البيئة فقط دون سن قوانين تعاقب أو تجرم التعدي على هذه القوانين الإلزامية أو حتى فرض عقوبات على التعدي على البيئة بالتلوث أو الاستخدام المفرط لها، كما تشهد القوانين الخاصة بالتنمية البشرية والاجتماعية الضعف، فمثلاً توجد قوانين تساعد على الرقي بالدخل الفردي في القرى والمناطق الطرفية والنائية وغيرها من القوانين التي تحافظ على المستوى المعيشي في هذه القرى والمناطق. ولذلك يجب مراجعة القوانين الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة وتوسع دائرة العمل في هذا المجال، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي أحرزت تقدماً ملموساً في هذا الجانب.

2. الجانب البيئي:

بالرغم من إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة في برامج التنمية المستدامة، إلا أن تفاقم حدة التلوث والتدهور البيئي هو الغالب، نتيجة لإهمال الجوانب البيئية في الخطط التنموية السابقة. إذ نلاحظ تركيز العمل الحكومي على تحقيق النمو الاقتصادي دون مراعاة التأثير على البيئة أو الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية الناضبة ويرجع سبب التدهور البيئي في السودان إلى عدم الاهتمام الكافي بقضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال وحتى الآن، بالإضافة إلى الاستخدام غير المرشد لموارد البيئة والزيادة السكانية وسوء التخطيط العمراني وتراكم النفايات وضعف مستويات جمعها وتسييرها.

ولذلك من الضروري إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية، والاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو ويتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية، والعمل على تحديث البيانات والمؤشرات المستخدمة في الاستدلال على التلوث البيئي.

3. الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية:

بالرغم من التقدم الذي أحرزته الدولة في الجانب الخاص بالعناية القصوى للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن مما يدل بأن الحكومة قد تقدمت خطوات معتبرة، إلا أن هناك بعض النقائص في هذا الجانب أهمها:تدهور الأوضاع والظروف الاجتماعية، وتفاقم معدلات البطالة بصورة مضطردة، وكذلك عدم اهتمام الدولة بتنمية القرى والمناطق الريفية مما فاقم من حدة الفقر والأمية لفترة طويلة

أثرت سلباً على الجانب الاجتماعي، أيضاً تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية.

4. الجانب الاقتصادي:

بالرغم من تركيز الدولة على البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة، إلا أنها تظل غير كافية أو لم ترق لتحقيق الأهداف المنشودة من قبل، ويتضح أهم عقبات هذا الجانب في ضعف معدل النمو الاقتصادي رغم امتلاك السودان الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك سواء من الموارد الطبيعية أو الأيدي العاملة اللازمة لذلك والبطالة المرتفعة التي تشكل العائق الكبير للحكومة، إذ تكافح منذ فترة لخفض معدلات البطالة، إلا أنها تبقى مرتفعة بصورة كبيرة بالإضافة إلى تدهور القطاع الصناعي وعدم مسايرته للظروف الاقتصادية الراهنة، والاعتماد لفترة طويلة على الاستيراد مما أثر على التركيبة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، لذلك تعطى أولوية لهذا القطاع أيضاً تدهور القطاع الزراعي وعدم الاهتمام به من جانب الدولة والاعتماد عليه في رفع المستوى الاقتصادي، لذلك لا بد من إعطاء الأولوية القصوى لهذا القطاع كذلك انخفاض مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي حيث لم تبذل الحكومة طوال الفترات السابقة أي جهود لزيادته أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات التضخم بصورة متزايدة مما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.

خاتمة واستنتاجات:

إن الالتزام بمؤشرات التنمية المستدامة أصبحت ضرورة حتمية لا غنى عنها من أجل مواكبة ركب الأمم سياسياً أو اقتصادياً واجتماعياً، كما تساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة وما ينجم عنها من اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعكس هذه المؤشرات بصورة رئيسية وضع الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى وذلك من خلال إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل دولة في مجالات التنمية المستدامة.

أما في السودان، وبالرغم من أن المؤشرات تعكس رغبته في المضي قدماً نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك مشكلة رئيسية تكمن في عدم القدرة على تطبيق هذه الأهداف المخططة على أرض الواقع، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بمسألة التنمية المستدامة والانطلاق نحو سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية والمرافق، الصحة والتعليم ومؤسسات البحث العلمي، بالإضافة إلى

تكثيف سياسات الوعي البيئي ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة.

ولذلك توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

- إن مؤشرات التنمية المستدامة في السودان تحتاج إلى مزيد من التحديث والتطوير لكي تستطيع مواكبة ركب الأمم.
- كشفت البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة في السودان عن وجود ضعف من جانب المؤسسات المعنية بالمراقبة والإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود برامج واضحة ومكتوبة وفق جداول زمنية محددة لتنفيذ المهام والاختصاصات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المسدامة.
- عدم وجود قوانين واضحة ومكرسة للتنمية المستدامة، إذ أن غالبية القوانين الموجودة هي عبارة عن نصائح وارشادات تنادي بالمحافظة على البيئة فقط.
- ضعف معدل النمو الاقتصادي بصورة متزايدة رغم امتلاك السودان للآليات الكفيلة بتحقيق ذلك سواء من الموارد الطبيعية أو الأيدي العاملة.
- تدهور القطاع الزراعي وعدم الاهتمام به من جانب الدولة والاعتماد عليه في رفع المستوى الاقتصادي.
- وجود ارتفاع في معدلات التضخم بصورة مضطردة مما أثر ذلك سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.
- تدهور القطاع الصناعي وعدم مسايرته للظروف الاقتصادية الراهنة.
- تفاقم حدة التلوث والتدهور البيئي بالإضافة إلى الإستخدام غير المرشد لموارد البيئة والزيادة السكانية وسوء التخطيط العمراني وتراكم النفايات.
- عدم الاهتمام من جانب الدولة بتنمية القرى والمناطق الريفية مما فاقم من حدة الفقر والأمية لفترات طويلة أثرت سلباً على الجوانب الاجتماعية وظهور ما يُعرف بالتنمية غير المتوازنة.

توصيات الدراسة:

- تبني استراتيجة وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة.
- العمل على إصدار قرارات بتشكيل آليات وطنية على مستوى الولايات للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- ضرورة توفير وتحديث المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال قيام الأجهزة المختصة بدورها في هذا الشأن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهو السؤل الأول عن إنتاج هذه البيانات والوزارات والقطاعات التنفيذية.
- ضرورة تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تفعيل وتنويع وسائل الإعلام التي لها دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- العمل على إصدار قرارات بتشكيل آليات وطنية على مستوى الولايات للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الاهتمام بالنظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- ضرورة تنويع الاقتصاد السوداني وترقية الصادرات خارج قطاع تصدير الذهب وذلك بالاعتماد على القطاع الفلاحي والسياحي بإعتبار السودان يمتلك فيها قدرات تنافسية ضخمة يؤهله للابتعاد عن استنزاف الموارد الناضبة.
- العمل على تطوير السوق المالية عن طريق الإصلاح المالي وتحديث وعصرنة الجهاز المصرفي.
- العمل على نشر قيم المواطنة والسلام الاجتماعي في المجتمعات حتى لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- التركيز على حقوق الأجيال القادمة وعدم المساس بنصيبها من الثروات عن طريق تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية.
- العمل على الارتقاء بالمستوى المعيشي للفرد من خلال دعم قدرته الشرائية.
- ضرورة العمل عى خلق جو من المنافسة في إطار المحافظة على منظومة القيم الاجتماعية والبيئية داخل المؤسسات الاقتصادية.
- ضرورة تطوير العمل المؤسسي بما يضمن المحافظة على سلامة البيئة دون التأثير على استراتيجية عمل المؤسسات الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

1. عبد الحميد رشوان وآخرون (2001) مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، المركز الإنمائي لدول شمال إفريقيا، المغرب.
2. عبد الخالق عبد الله (1998) العرب والتنمية، قمة الأرض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، الإمارات العربية المتحدة.
3. عصماني خديجة (2003) إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، بحث مقدم لنيل درجة الليسانس في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقاة.
4. عمر يوسف الطيب (2005) علم اجتماع السكان وتطبيقاته مع الوصف والتحليل المقارن لسكان السودان، دار مصحف إفريقيا للطباعة والنشر، السودان، الخرطوم.
5. محمد إبراهيم محمد شريف (2008) المشكلات البيئية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر.
6. ميشيل تودارو(2006) التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض.
7. نوزاد عبد الرحمن وحسن إبراهيم (2008) التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان للنشر، قطر، الدوحة.

الندوات والمؤتمرات العلمية:

8. خالد مصطفى قاسم (2007) إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، جامعة الدول العربية، القاهرة.
9. زاوية رشيدة وفريدة إسماعيل (2019) التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية المنعقدة يومي 2 –3 ديسمبر.
10. سنوسي وآخرون (2006) البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بجامعة سطيف، أفريل غير منشورة.
11. مدحت أبو النصر وياسين مدحت (2017) التنمية المستدامة: مفهومها،أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

الرسائل العلمية:

12. بلحريش عبد الحق (2018) التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن بأديس، مستغانم.
13. حسن العلمي (2013) دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

المجلات والدوريات العلمية:

14. الجودي صاطوري (2016) التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد (16).
15. صالح عمر فلاحي (2004) التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد،(3).
16. مراد ناصر (2010) التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد (26).

التقارير:

17. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1987) مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك.
18. ديوان المراجعة القومي، جمهورية السودان (2015–2030) تقرير عن جاهزية الدولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
19. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للأعوام 1997– 2002م.

المواقع الإلكترونية:

20. المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية http://cbs.gov.sd.
21. مؤشرات التنمية الاقتصادية في السودان http://www.sudaneconomy.net/sects/agr/index1.htm
22. المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية www.hcenr.gov.sd.
23. الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان www.nccdsudan.org/ar/Info/aTopic/?aTop=335.
24. البنك الدولي مؤشرات التنمية المستدامة على الموقع https://ar.knoema.com/atlas//، بتأريخ: 5/5/ 2020م.
25. البنك الدولي مؤشرات التنمية المستدامة على الموقع https://databulletin.knoema.com، بتأريخ: 5/5/ 2020م.
26. تقارير المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية في السودان على الموقع http://secs.org.sd/ Sudanese Environment Conservat